مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

الأحزاب الشعبوية ومستقبل الديمقراطية

(دراسة في التنافس الحزبى في بعض دول الاتحاد الأوروبى)

د. مروة محمد عبدالمنعم بكر

مدرس العلوم السياسية– كلية التجارة بجامعة أسيوط

مستخلص

تدور هذه الدراسة حول بحث أسباب وعوامل صعود الأحزاب الشعبوية، وتوظيف الخطاب الشعبوى لكسب الجماهير، بما يعزز قوة تلك التيارات والأحزاب الشعبوية في عمليات التنافس الحزبى والانتخابات والديمقراطية التمثيلية، وانعكاسات ذلك على مستقبل الديمقراطية فى أوروبا. وذلك بالإشارة إلى بعض النتائج التى حققتها الأحزاب الشعبوية فى انتخابات بعض دول الاتحاد الأوروبى وانتخابات البرلمان الأوروبى.

وتناقش الدراسة محددات صعود بعض الأحزاب الشعبوية في المجتمعات الأوروبية التى تشهد تنامي للشعبوية أكثر من غيرها من المجتمعات في العالم، وهو ما يشكل خطرًا واضحًا على الديمقراطية فى أوروبا. إذ أن تلك الأحزاب تتعارض في مبادئها مع القيم الديمقراطية، ومن ثم تستعرض الدراسة دور الاتحاد الأوروبي والأحزاب السياسية المعتدلة والمجتمع المدنى في التصدي لمخاطر الشعبوية، وحماية الديمقراطية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها، أن الشعبوية تؤثر بالسلب على الديمقراطية، لا سيما في القارة الأوروبية، كما أنها تؤثر على الأحزاب والنخب السياسية المعتدلة بالسلب، وتحاول الشعبوية استمالة الجماهير بالحديث عن قضايا حساسة مثل قضية التعامل مع المهاجرين. كما خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أبرزها أنه لا بد من أن تتحرك الأحزاب المعتدلة ومنظمات المجتمع المدنى في أوروبا لمواجهة تنامي التيارات الشعبوية، كما على الحكومة أن تواجه الشعبوية وشعاراتها من الناحية الاقتصادية، وتحمي وتحافظ على الرفاهية.

(ISSN: 2536 - 9555)

Abstract

This study examines the causes and factors of the rise of populist parties, the use of populist rhetoric to win the masses, strengthening the power of these currents and populist parties during party competition, elections and representative democracy, and its impact on the future of democracy in Europe. By clarifying the results of some populist parties in the elections for some European Union countries and for the European Parliament.

The study explains the rise of some populist parties in Europe, and thus discusses the determinants and factors of the rise of populist parties in Europe. It is clear that these parties are completely contrary to the values of democracy. The study then discusses the role of the European Union as an institution in protecting democracy and addressing the dangers of populism.

The study found some results, most notably that populism has negative effects on democracy, which is evident in Europe, as well as affecting moderate political parties and elites, and populism attempts to induce the public to talk about sensitive issues such as the issue of dealing with migrants. The study also made some recommendations, most notably that moderate parties in Europe must act against the rise of populist currents, and that the Government must face populism and its emblems economically, protecting and preserving well-being.

المقدمة

تواجه الديمقراطية المباشرة في الكثير من دول العالم سواء الديمقراطيات المتقدمة أو الناشئة، العديد من التحديات والمعوقات التى من شأنها أن تحيد بها عن أهدافها، خاصة فيما يتعلق بأهداف توسيع المشاركة العامة وصنع السياسات، ودعم اللامركزية. ومن أبرز هذه التحديات، هي العولمة، والدور المجتمعى المتعاظم لوسائل الإعلام الجديد، والنزعات الشعبوية لدى بعض النخب السياسية.

فمن تداعيات عصر العولمة، ومع تطور وسائل وتقنيات الاتصال، عودة بزوغ التيارات الشعبوية والقومية فى الشمال والجنوب. وأصبح تواصل أصحاب الفكر الشعبوي مع شرائح واسعة من المجتمع متاحا وسهلًا، وهذا التطور أكسب الشعبوية كظاهرة سياسية وأيديولوجية قديمة، لكنها تجددت في الفترات المتعاقبة، قدرة أكبر على تعميم الخطاب الشعبوي.

وغالبا ما يقوم الخطاب الشعبوي على توظيف الشعارات البراقة لمهاجمة النظام والنخب الحاكمة والمؤسسات الديمقراطية التقليدية، ويستهدف مخاطبة عواطف الجماهير، والتأثير في قناعات المواطنين على اختلاف مستوياتهم الثقافية والعلمية. فغالبا ما يتضمن خطابهم وعودا عريضة، تثير المشاعر والمخاوف لدى الجماهير، ويقدمون حلولا بسيطة للغاية للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعقدة. بما يضمن للسياسيين الشعبويين كسب تأييداً واسعاً في حملاتهم الانتخابية، وزيادة قدراتهم فى التنافس الحزبى، والفوز بأصوات الناخبين.

هكذا تحولت الشعبوية إلى قوة فاعلة ومؤثرة داخل المجتمعات الغربية، وتعبر عن وجودها من خلال القنوات الديمقراطية. وكما يستفيد الشعبوى من إجراءات الديمقراطية، فهو ينبذ الصندوق ونتائج الاقتراع إذا أفرزت ما يخالف رأيه أو ثقافته.

وقد ظهرت الشعبوية نتيجة لأزمة في الديمقراطية التمثيلية، فالشعبوية تتنامى بشكل واضح في النظم الحزبية والديقراطية الضعيفة، وغالبا ما تتجه الجماهير نحو تأييد الأحزاب والتيارات الشعبوية نتيجة لفشل الهياكل الديمقراطية التقليدية في حل مشكلاتهم.

(ISSN: 2536 - 9555)

من ثم أصبحت ظاهرة اليمين المتطرف وصعود الشعبوية في الولايات المتحدة وأوروبا وعدد من دول العالم في آسيا وأمريكا اللاتينية ظاهرة مقلقة جدا للنظام الدولي والسياسة العالمية في حقبة العولمة الحالية، ذلك أنّ اليمين المتطرف ارتبط تاريخيًا بالدكتاتورية والقهر والصراعات والحروب ومعادة العولمة الثقافية والاجتماعية.

تعادي الشعبوية فكرة التعددية، ويرى الشعبويون أنهم وحدهم من يمثلون الشعب، ويرون أن منافسيهم بمثابة نخبة فاسدة، وفي حالة وصولهم للحكم لا يعترفون بالمعارضة ولا بشرعيتها، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على الديمقراطية وقيمها. مما مما يجعل وجود التيار الشعبوي في القارة الأوروبية يمثل خطر داهم على الديمقراطية في أوروبا.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تدور إشكالية الدراسة حول أن: الممارسة الديمقراطية فى أوروبا باتت خاضعة لعاملين مؤثرين: اختلال توازن المشهد السياسي لصالح تيار شعبوي سواء فى رافده اليمينى أو اليسارى، وتوظيف هذا التيار لخطاب سياسى يتلاعب بمشاعر الرأي العام الأوروبى بما يعزز قوّة الشعبوية فى عمليات الانتخابات والتنافس الحزبى. وحققت الأحزاب الشعبوية مكاسب انتخابية وتمثيلية، رغم أن فرصها كانت تبدو ضئيلة فى ظل الواقع السياسى والاقتصادى والثقافى لدول الاتحاد الأوروبى. وهو ما يتناقض مع خبرة العديد من الدول الأوروبية خاصة التى تعلى من المبادئ الديمقراطية مثل؛ الحرية والمساواة واحترام الآخر والتسامح ونبذ العنف، مما قد يؤثر سلبيًا على الممارسات الديمقراطية وسياسات الاتحاد الأوروبى ومسيرة الوحدة والاندماج فى أوروبا، مما يتطلب مواجهة أوروبية للحد من فرص تأثير الأحزاب الشعبوية على الديمقراطية فى الدول الأوروبية. يتبين من ذلك أن تصاعد الشعبوية أوربياً يمثل خطراً على الاتحاد الأوروبى، حيث أن الشعبوية ظاهرة معقدة تعيد إنتاج نفسها متكيفة مع الظروف والمجال العام الراهن، وتستفيد من إخفاقات التيارات الرئيسية كالليبرالية والإشتراكية الديمقراطية، والديمقراطية المسيحية الراسخة في أوروبا. **وتطرح في هذه الدراسة عدة تساؤلات كالتالي:**

١. ما عوامل صعود الأحزاب الشعبوية فى أوروبا؟
٢. إلى أي حد يهدد صعود التيارات الشعبوية مستقبل الديمقراطية فى أوروبا؟
٣. كيف يمكن للاتحاد الأوروبى مواجهة هذا التيار والحيلولة دون تأثيره السلبى على القيم الديمقراطية الأوروبية؟

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على استخدام اقتراب تحليل النظم لفهم عوامل تأثير الأحزاب الشعبوية وقدراتها على التنافس الحزبى فى الديمقراطيات الأوروبية المتقدمة، والاقتراب المؤسسى فيما يتعلق بدور الاتحاد الأوروبى فى صون الديمقراطية وتعزيز قيمها. كما تستند الدراسة إلى نظرية الديمقراطية وأنواعها وأزمتها فى ظل صعود التيارات الشعبوية التى تتعارض مواقفها مع قيم الديمقراطية.

في ضوء ما سبق تنقسم الدراسة إلي عدة محاور تتناول: مفهوم الشعبوية وعلاقتها بالديمقراطية خاصة الإجرائية والتنافس الانتخابى والحزبى، وأسباب وعوامل انتشارها فى أوروبا، وكيفية توظيف التيار الشعبوى للديمقراطية التمثيلية فى كسب الانتخابات والمشاركة فى المؤسسات المنتخبة وعمليات صنع القرار، ومستقبل الشعبوية والديمقراطية فى الاتحاد الأوروبي.

أولا: ظاهرة الشعبوية وعلاقتها بأزمة الديمقراطية

تستعرض الدراسة مفهوم ظاهرة الشعبوية وصعودها، وانعكاساتها على تهديد الديمقراطية فى العالم، والمحددات التي تفهم بها الشعبوية في السياق الأوروبي.

رغم أن الشعوبية ليست ظاهرة جديدة، إلا أن ظهورها في أعقاب الأزمة المالية ٢٠٠٨ يظهر بعض المستجدات التي تستحق الاستكشاف في ظل العولمة والعصر الرقمي، ولم يمكن فهمها إلا بالإشارة إلى تحديد المقصود بهذه الظاهرة وعلاقتها بالديمقراطية.

فمن تداعيات الأزمة المالية ٢٠٠٨ ضعف العلاقة بين الدولة الديمقراطية ومواطنيها بشكل كبير، ولم تعد الدولة قادرة على تقديم الحماية والرعاية للأحزاب والجمعيات، ولم تعد هناك روابط فعالة للتوجه نحو أسواق العالم المالية على أمل الحفاظ أو زيادة رفاهية الدولة مع تحولات السلطة التى تحدث فى المواجهة دون

(ISSN: 2536 - 9555)

تغيير بين مؤسسات الدولة الديمقراطية[١]. فى حين أن قبول النظام الديمقراطى لا يزال مرتفعاً، كما أن الترابط القوى بين التعبير عن المصالح الإجتماعية وسياسة الدولة عمل على استقرار الأنظمة الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن فُقدت هذه القدرة بسبب الأزمة الإقتصادية[٢].

١. ظاهرة الشعبوية المعاصرة:

هناك اختلافات فى تعريف الشعبوية حيث تعددت الآراء، ومنها ما يعتبر الشعبوية إيديولوجيا، ومن يراها حركة سياسية، ومن يؤيد مقولة أنها نتيجة منطقية للتحولات الاجتماعية والبنيوية للحداثة، ومن شدد على اختلاف السياقات الوطنية التي تجعل الشعبوية تعني شيئًا مختلفًا في كل بلد على حدة. وبأن ثمة غموضًا يحيط بمفهوم الشعبوية، فهو مفهوم صعب التحديد، إذ أنه يأتي ضمن استعمالات مختلفة بل ومتناقضة، حيث لا يعبر مصطلح الشعبوية عن وحدة مفاهيمية ما، أم أنه اسم يشمل تيارات غير مرتبطة فيما بينها[٣].

يلاحظ أن مفهوم الشعب نفسه الذي هو أصل الاشتقاق في مفهوم الشعبوية. وتجدر هنا الإشارة إلى نقطتين أساسيتين: **أولا**، أن الشعبوية تصور أخلاقي للحقل السياسي يكون فيه الشعب صورة متخيلة تخول للشعبوي إدراج هذه الفئة أو تلك أو إقصاءها من الشعب[٤]. ولا شك أن لهذه النقطة أهمية على المستوى المحلي في النقاشات حول الهوية الوطنية. **ثانيا**، ضرورة الحوار مع الشعبويين والإنصات لجمهورهم وعدم معاملتهم بدونية واحتقار، وهو ما يستلزم أيضًا محاولة فهم السياقات التي تدفع بالجماهير إلى تأييد ومناصرة الحركات الشعبوية[٥].

أن أهم ما في الشعبوية هو عداؤها للتعددية وزعمها أنَّها هي وحدها التي تمثل الشعب على الحقيقة، حيث يصور الشعبويين حين يخوضون الانتخابات منافسيهم على أنهم نخبة فاسدة، وحين يصلون إلى الحكم يرفضون الاعتراف بشرعية المعارضة التي تواجههم، ولذلك تتحول الشعبوية في تقسيمها الشعب على هذا النحو إلى شكل من أشكال سياسات الهويّة، ومن هنا يأتي مصدر خطورتها الكامنة على فكرة الديمقراطية[٦].

وهناك ظاهرتين متصلتين لفهم الشعبوية المعاصرة، هما: إضفاء الديمقراطية الرقمية على المجال العام، وتزايد الأهمية السياسية للمشاعر فى التأثير على خيارات وقرارات الرأى العام. كما أن الجديد حول الشعبوية يكمن أقل في محتواه الأيديولوجي أو علاقته المتناقضة بالديمقراطية عن الطريقة التي بها تعمل بمساعدة التقنيات الرقمية من أجل تعبئة المشاعر السياسية(٧). وأصبحت الشعبوية أداء عاطفيًا، دون أن تتحول إلى أيديولوجية أو خطاب أو حركة سياسية(٨).

ومن متطلبات تنامى التيارات الشعبوية ظهور قيادة كاريزمية تتواصل مع الجماهير بالتركيز على الانفعالات والعواطف كالخوف من المهاجرين أو الإرهابيين، لا على الحجج المنطقية للموقف السياسي، وفي أحزاب شعبوية قومية يرى ممثلوها أن "النخبة" قد خانت الشعب، ومستبعدين المهاجرين والأقليات العرقية من مفهوم الجماعة(٩).

يتضح مما سبق أن عودة ظهور الشعبوية ارتبط بالعولمة والأزمة المالية على الدولة، وبروز دور الإعلام الجديد، والذى وظفت أدواته فى خلال الحملات الانتخابية للتأثير على الرأى العام.

٢. الفرق بين الشعبوية والديمقراطية:

إن تعريف الديمقراطية في حد ذاته يقدم وعداً بأنها "حكم الشعب للشعب"، لكن في التطبيق من الصعب تحقيق ذلك بشكل كلي أو مباشر، رغم أن فكرة قدرة الجماهير على التحكم في مصيرها هي فكرة جذابة، ويستحيل تطبيق هذا المبدأ بشكله المبسط لأسباب عديدة تتعلق بعدد من الفوارق بين الديمقراطية والشعبوية؛ فبينما تنظر الديمقراطية التمثيلية إلى الشعب كجماعة أفراد هم في نهاية المطاف ليسوا إلا أرقاماً ونسباً في الانتخابات، ترى الشعبوية شعباً واحداً ذا تصور واحد(١٠). وبينما لا تنظر الديمقراطية إلى القرارات والسياسات بمعيار الأخلاق، ترى الشعبوية بأن أي شيء خارج الحزب أو الحركة الشعبوية هو فاسد ومناف للأخلاق، وبينما تخضع طروحات السياسي الديمقراطي لمبدأ الخطأ والصواب من خلال الممارسة المؤسساتية الاعتيادية، لا يمكن أن تتعرض أطروحات الشعبوي للدحض أو التكذيب، لأنها لا تستند في ذهن الشعبوي إلى أسس تجريبية

(ISSN: 2536 - 9555)

محسوسة، بل إلى أسس رمزية وأخلاقية غير قابلة للتفنيد[١١]. وبينما تعتقد الشعبوية بأن الحزب أو الزعيم يعبر عن الشعب بكامله كوحدة أخلاقية، ترى الديمقراطية أن ذلك شيء مستحيل حتى لو توفرت الأغلبية المطلقة[١٢].

فعدم قدرة الديمقراطية على الإجابة على سؤال التمثيلية الشعبية المباشرة هو عَرَض مزمن في الديمقراطية يستغله الخطاب الشعبوي، لكن هناك ما يتعلق أيضاً بتطورات وسياقات سياسية وتاريخية معينة جعلت مبدأ التمثيلية يتعرض للإضعاف[١٣].

وهذا ناتجاً عن أزمة الديمقراطية فى النظم السياسية وداخل الأحزاب نفسها، حيث أن الشعبوية تتقوى في الدول التي يكون فيها النظام الحزبي في حالة ضعف، كما يقوض ضعف الديمقراطية داخل الأحزاب مبدأ التمثيلية، وهو ما يعطي الانطباع للفئات الشعبية بأن النظام الديمقراطي ككل لم يعد يمثل إرادة الشعب ويرى الشعبويين أن المجتمع يتكون من شعب ونخبة (صفوة) سياسية. ولأن الصفوة تجني الثروات، وتقهر الشعب، فإنه يجب انتزاع السلطة من يد الصفوة، حتى تصبح الكلمة للشعب مرة أخرى[١٤].

تجدر الإشارة إلى أن هناك شعور يمكن أن يسود بين صفوف الناخبين مفاده أن الأحزاب التقليدية تتجاهل حاجاتهم ورغباتهم وتهملها. وقد تعزز هذا الشعور بفعل النداءات الشعبوية بصورة كبيرة، ذلك لأنها تعبر عن هذا الإحباط والشعور بالخذلان. إذن، فإنه ليس ثمة رابط مباشر بين عدم التكافؤ الاجتماعي وبين صعود الشعبوية بالدرجة الأولى، بل إنها قدرة الشعبويين على استغلال الفرصة.

وتعانى الكثير من الدول منذ عقود من التفاوت الاجتماعي ولكنها بلا شعبوية. وعلى العكس هناك تواجد للشعبوية في مجتمعات تتمتع بقدر ما من المساواة الاجتماعية مثل بولندا والمجر. فأغلب من ينتخبون الأحزاب الشعبوية لا ينتمون إلى الفئات الأكثر تهميشاً. بل إنها بالأحرى تلك الفئات التي تخشى الفقر والانحدار، لكنها في الواقع أحسن حالاً[١٥].

أما الأمر اللافت للنظر فهو أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الواقعية ليست هي الفيصل فى انجذاب الجماهير للخطاب الشعبوى، بل قدرة الشعبويين

على التعبير عن المطالبات الشعبية، وهذا انطلاقاً من تجاهل الأحزاب التقليدية، وقلة استجابتها. إذن فالأمر في الواقع لا يتعلق بالحرمان الحقيقي إلا نادرا، وفي أغلب الأحيان هو مؤشر على فشل الأحزاب التقليدية أو عدم رغبتها في التعبير بقوة عن مصالح الناخبين، وفي ذات الوقت يقوم الشعبويون باستغلال هذا التجاهل لتضخيم المخاوف وللتعبير عن التهديدات التي يعتبرها الناخبون من الأهمية بمكان(١٦).

إن التداعيات السلبية على سياسات الهوية تتطلّب الاعتراف بشروط عادلة للعيش المشترك، لا سيَّما بتوفّر الأسس السليمة لفكرة المواطنة والاتحاد الطوعي لمواطنين أحرار متساوين، ولكنّهم في الوقت نفسه مختلفون، لأنهم متنوّعون. أما محاولة إلغاء الفروق تحت فكرة "الشعب الواحد" المتجانس الذي لا اختلاف بين أفراده، فهي نزوع إلى الهيمنة وإملاء الإرادة، إضافة إلى كونها ضرب من الوهم، فالاختلاف والتنوُّع من طبيعة الأشياء(١٧). وهكذا فالشعبويُّين يعاملون الآخرين بالجملة بصفتهم "أعداء الشعب"، لأن الشعب صيغة جمع لـ"نحن"، وما عداه ليس سوى أشتات متفرّقة خارج الإطار الكلّي الذي يزعمون تمثيله(١٨).

هكذا يمكن فهم العلاقة بين الشعبوية والديمقراطية إجمالا من فكرة محورية أساسها أن سلطة الدولة ينبغي أن تقوم على الشعب، فإنهما يتعارضان في الجوهر؛ حيث تقوم الفكرة الشعبوية على رفض "نخبة معينة"، سواء كانت هذه النخبة موجودة وحقيقيَّة أم أنَّها مفترضة وحتى متخيَّلة، لكنَّه يتم النظر إليها لكونها تشكّل عائقاً أمام سلطة الشعب أو تحاول إقصاءها وذلك يمثل أساس توجههها بالضدّ من الديمقراطيَّة(١٩).

يتضح مما سبق أن الديمقراطية تعرضت لأزمة تاريخية، عمق من وجودها بروز الشعبوية من جديد، ولم تستطع معظم الديمقراطيات فى أنظمتها الانتخابية أن تفرز حكومات تؤمن بالديمقراطية.

ويستخلص أن سياقات فشل الديمقراطية تدفع بالجماهير إلى تأييد الحركات الشعبوية. برغم أن أهم ما في الشعبوية هو عداؤها للتعددية وسياسات الهوية، وزعمها أنها هي وحدها التي تمثل الشعب بصورة حقيقية، حيث يصور الشعبويين

(ISSN: 2536 - 9555)

منافسيهم حين يخوضون الانتخابات على أنهم نخبة فاسدة، وحين يصلون إلى الحكم يرفضون الاعتراف بشرعية المعارضة التي تواجههم، ولذلك تتحول الشعبوية في تقسيمها للشعب على هذا النحو إلى شكل من أشكال تهديد المواطنة وصراع الهويات، ومن هنا يأتي مصدر خطورتها الكامنة على فكرة الديمقراطية.

ثانيا: الديمقراطية التمثيلية وصعود الشعبوية فى أوروبا

شهدت أوروبا صعود الأحزاب اليمينية الشعبوية. واتفق جميع الأحزاب اليمينية والقومية المتطرفة في أوروبا على عدد من المبادئ التي تكرس الشعبوية ويأتي على رأسها الموقف المعادي للهجرة والمهاجرين، وعدّهم خطراً على الهوية والثقافة الأوروبية، وأنهم السبب الرئيس للبطالة والجريمة. كما اتفقت تلك الأحزاب على رفض الاندماج الأوروبي وتبني خطاب عنصري يعارض بشكل مطلق المساواة بين المواطن والمهاجر.

١. أزمة الديمقراطية التمثيلية فى أوروبا:

ترجع أسباب ضعف الديمقراطية التمثيلية تاريخيا في السياق الأوروبي إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب تجربة التيارات الفاشية التي صعد بعضها عبر صناديق الاقتراع، كان هناك توجس وتخوف طبع النخب السياسية والقانونية إزاء النتائج الكارثية التي يمكن أن تقود إليها الإرادة الشعبية. ولذلك فمن أجل الحد من هذه الإمكانية، عَمَد رجال القانون والسياسة بعد الحرب العالمية الثانية إلى بناء نظام سياسي يُلجِم هذه الدينامية الشعبية من خلال السعي إلى تجزيء السلطة السياسية وسن آليات رقابة وفرض توازنات معينة بين المؤسسات، بل وفرض مؤسسات غير منتخبة لا تحتكم إلى الصناديق كالمحاكم الدستورية. يضاف إلى ذلك دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي راكمت قيوداً تتجاوز سيادة الدولة الوطنية(٢٠).

ذلك أن محاولة تقييد الإرادة الشعبية بهذه التدابير كان سببه التخوف الناتج عن تجربة الفاشية وزخمها الشعبي في أوروبا ما بين الحربين، لكن ذلك ساهم في إعطاء الانطباع بأن المؤسسات لم تعد تمثل الشعب، وهو ما ساهم بدوره في تقوية البديل الشعبوي(٢١)، بل إن الموجة الشعبوية الحالية نفسها، ليست نتيجة

للأزمة الاقتصادية وحدها؛ فالأزمات الاقتصادية لا تنتج دوماً موجات شعبوية بالضرورة، بل إن العامل المحدد فيها هو المقاربة النخبوية التكنوقراطية التي اتخذتها الحكومات لمعالجة الأزمة(٢٢).

جدير بالذكر أن الأحزاب السياسية تتمتع بدور أساسي في نظم الانتخابات الأوروبية كدول ديمقراطيات مستقرة. ويلقي على عاتق الأحزاب والائتلافات الحزبية مهمة المشاركة في بناء وتشكيل الإرادة السياسية في الدولة. بهذا تكتسب تسمية المرشحين لشغل المناصب السياسية وتنظيم الحملات الانتخابية مرتبة "المهمة الدستورية". وتشكيل الأحزاب السياسية يجب أن يخضع للقواعد والمبادئ الديمقراطية، كما يُنتَظَر من الأحزاب السياسية الاعتراف بالدولة الديمقراطية. وهناك تشريعات أوروبية وفقا للديمقراطية المتشددة للحفاظ على القيم الديمقراطية والسلام الاجتماعى ويمكن بطلب من الحكومات أن يتم حظر الأحزاب التي تحوم الشكوك حول قناعاتها ووجهات نظرها الديمقراطية(٢٣).

إلا أن هذا المنع بحد ذاته يجب أن يصدر حصريا عن المحاكم الدستورية. وتبقى الأحزاب في جوهرها طريقة للتعبير عن المجتمع، على الرغم من أن الأحزاب الجماهيرية التقليدية تخسر في السنوات الأخيرة الكثير من الأعضاء والناخبين والقوة مقابل صعود الأحزاب الشعبوية فى أوروبا التى تزداد قوة وجاذبية، بالإضافة إلى تواجد متزايد وأهمية متصاعدة للوسائل الاجتماعية بصفتها منصات لأشكال التعبير والعمل السياسي. بالإضافة إلى هذا، فإن الكثير من المواطنين يعبرون باستمرار عن الرغبة في زيادة فرص المشاركة المباشرة، من خلال إمكانات وفرص الاستفتاء والاقتراع المباشر(٢٤).

يتضح مما سبق أن الشعبوية تستفيد من أزمة الديمقراطية التمثيلية واتباع الإجراءات الديمقراطية فى العمليات الانتخابية والتنافس الحزبى، حيث أوجدت لنفسها مساحة من التحرك الانتخابى وكسب الجماهير، ومن ثم صعدت الأحزاب الشعبوية فى المجتمعات الأوروبية، بالاعتماد على توظيف خطابات تحرض على الكراهية والعنف، كما أنها تنتقد الحكومات والنخب، وتهاجم سياسات المواطنة والتعايش فى الدول الأوروبية، وبذلك تتنافى بشكل تام مع مبادئ وقيم الديمقراطية.

(ISSN: 2536 - 9555)

٢. عوامل صعود الأحزاب الشعبوية فى أوروبا:

استطاعت الأحزاب الشعبوية أن تحظى بتمثيل برلماني وهذا يشكل اعترافاً بشرعيتها، وتشترك أيضاً بوجود قيادة قوية تمارس مركزية السلطة، وفيما يلي نستعرض أهم وأشهر أحزاب الشعبوية في بعض دول الاتحاد الأوروبى ما يلى:

ففى الدنمارك، حزب "الشعب": وهو أكثر أحزاب الدنمارك تطرفاً، فهو يعارض إجراءات تسهيل الهجرة لأوروبا، ولديه رغبة قوية لتقييد الحريات الثقافية للمهاجرين، وإجبارهم على التخلي بشكل كامل عن ثقافتهم واعتناق الثقافة الدنماركية، وقد زادت شعبية هذا الحزب ما جعله ثاني أكبر الأحزاب، وقد استحوذ فى العام ٢٠١٧ على ٣٧ مقعداً في البرلمان من أصل ١٧٩ مقعداً.

أما في فرنسا، حزب "الجبهة الوطنية": ازدادت شعبية الحزب بعد زيادة تدفق المهاجرين، وتدهور الوضع الاقتصادي، فهو حزب معادٍ للمهاجرين ولعضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية والعملة الموحدة. حقق بعض النجاحات في الانتخابات البرلمانية الأوروبية ٢٠١٩ فحصل على ٢٣ مقعداً من أصل ٧٤١ مقعداً. وتعتبر مارين لوبان التي خسرت الانتخابات الرئاسية الفرنسية في مايو ٢٠١٧ أبرز قياداته[٢٥].

بينما في النمسا، حزب "الحرية": يمثله في البرلمان الأوروبي ٢٠١٩ أربع نواب من أصل ١٨ يمثلون النمسا. وله في البرلمان النمساوي ٣٨ مقعداً من أصل ١٨٣ ويعد حزب الحرية من المعادين للمهاجرين، وهو متحفظ على الاتحاد الأوروبي ويطالب بوجود عملتي يورو، واحدة للشمال المتطور اقتصادياً، وأخرى للجنوب الذي ما زال يعاني تبعات أزمة اليورو[٢٦].

كذلك في ألمانيا، الحزب "القومي الديمقراطي" وحزب "البديل من أجل ألمانيا": الأول ويُعرف باسم حزب النازية الجديدة لأنه يستوحي أفكاره من الإيديولوجية النازية، وهو يعادي الأقليات ويؤمن بصفاء وتفوق العرق الآري، ويحتل مقعداً لألمانيا في الاتحاد الأوروبي. أما حزب "البديل" فقد فاز بعدد ٧ مقاعد في البرلمان الأوروبي ٢٠١٩ وقد أثبت قدرته على ترسيخ مكانته في الحياة السياسية فى ألمانيا[٢٧].

وأيضا في المجر، حزب "فيدس": وهو الحزب الحاكم في المجر بقيادة رئيس الوزراء فيكتور أوربان حصل على ١١٥ مقعداً في البرلمان من أصل ١٩٩، إضافة لعدد ١١ مقعداً من أصل ٢١ مقعداً مخصصاً للمجر في البرلمان الأوروبي. يمارس الحزب سياسات استبدادية تكاد تُبعد المجر عن النظام الديمقراطي. يرفض بقوة استقبال المهاجرين، ويقوم بترحيلهم لألمانيا أو النمسا. وحركة "وبيك": حركة فاشية نازية الأشهر في أوروبا والأكثر شعبية في المجر. حازت ٢٤ مقعداً من أصل ١٩٩ مقعداً في البرلمان المجري و٣ مقاعد من أصل ٢١ مقعداً مخصصاً للمجر في الاتحاد الأوروبي. وهي ترفض العولمة والرأسمالية وعضوية المجر في الاتحاد الأوروبي. وهي معادية للأقليات وتعد العرق المجري عرقاً متميزاً[٢٨].

ويوجد في هولندا، حزب "الحرية" الذى يستند منهجه على التراث اليهودي–المسيحي. وهو الأشد عداوة للمهاجرين خاصة المسلمين، ويرفض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. حصل الحزب على ٤ مقاعد من أصل ٢٦ مقعداً لهولندا في الاتحاد الأوروبي[٢٩].

بينما في إيطاليا، حزب "رابطة الشمال": حزب شعبوي معادٍ للمهاجرين والأجانب، وقد ازدادت شعبيته حتى أصبح من الأحزاب الرئيسة في المعارضة الإيطالية.

وفي أيرلندا هناك حزب "شين فين الجمهوري": وهو الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي، أصبح الحزب القوة الثالثة داخل البرلمان الأيرلندي بحسب انتخابات ٢٠١٦[٣٠].

أما في السويد، حزب "ديمقراطيي السويد": يرفض عمليات الهجرة ويرفض الشروط المفروضة على السويد لقاء عضويتها في الاتحاد الأوروبي، دعم الرسوم المسيئة للرسول (ص) وأعاد نشرها، وهو الحزب الثالث داخل البرلمان ويحتل ٤٨ مقعداً من أصل ٣٤٩ مقعداً[٣١].

وهناك ثمة مخاوف جادّة من صعود الشعبويين، على نحو يؤدّي إلى تزييف الإرادة الشعبية، ولو بالحصول على أقلية مُعطلة في البرلمان المقبل. ويمكن أن

(ISSN: 2536 - 9555)

يتمّ ذلك الاختراق من دون إخلالات جوهرية بالقوانين، وفي إطار الشفافية والنزاهة[٣٢].

إذا كان اليمين الشعبوي والمتطرف قد حقق نتائج قوية في عدة دول أوروبية، فإن شعبويي ألمانيا حلوا في المرتبة الرابعة خلف المحافظين والاشتراكيين وأنصار البيئة، فقد حصل حزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني الشعبوي على ما نسبته ١٠,٨%، أي بزيادة أكثر من ثلاثة بالمائة عن الانتخابات السابقة لكنها أقل مما حصلوا عليه في الانتخابات التشريعية في ألمانيا. أما في فرنسا فقد اختلفت الصورة إذ تقدم اليمين المتطرف (الشعبوي) بزعامة مارين لوبن على حزب الرئيس إيمانويل ماكرون، في نتيجة لها رمزية كبيرة، وحسب النتائج أولية فإن حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف (بزعامة مارى لوبن) قد نال ٢٤% من الأصوات متقدما على حزب ماكرون الذي نال ما يقارب ٢٣%. وسارع حزب لوبن إلى المطالبة بـ "تشكيل مجموعة قوية" داخل البرلمان الأوروبي، كما تمثلت نتيجة أخرى غير متوقعة في فرنسا وذلك بحصول حزب الخضر على المركز الثالث بنسبة بلغت ١٢%[٣٣].

كرست الانتخابات الأوروبية فى ٢٠١٩ واقع جديد يشير إلى أن اليمين المتطرف بات يقوى ويصعد في أوروبا، وأن "الأحزاب الشعبوية" سجلت تقدما في اجتذاب أصوات الناخبين. فقد شكلت انتخابات البرلمان الأوروبي محطة إختبار لأحوال الكيان الأوروبي ومساره، خاصة بعد التغييرات العميقة التي طرأت على الهيكلية الحزبية التقليدية في دولة المواطنة. ولم يسبق أن حازت انتخابات البرلمان الأوروبي على هذا الإهتمام الذي دفع إليه صعود أحزاب اليمين المتطرف التى تتسم بتبنيها التوجهات الشعبوية والتمركز حول فكرة العصبية القومية الأوروبية، ومن ثم إقصاء كل أصحاب عرقية غير أوروبية، مثل حزب القانون والعدالة البولندي الحاكم، وحزب فيدز الهنغاري، وحزب الديمقراطيين السويدي، وحزب التحالف الفلمنكي الجديد في بلجيكا، وحزب الجبهة الوطنية في فرنسا، والحزب البديل في ألمانيا، والحركة الشعبوية في إيطاليا[٣٤].

يمكن القول أن أحزاب الوسط تعرضت للتراجع، واليمينيون الشعبيون يفوزون في بعض البلدان الأوروبية، لكن قد يتمكن اليمين الشعبوي المتطرف من فرض أجندته على جزء من الخطاب السياسي في أوروبا، ويبقى فى مواجهة ذلك قضية "حماية البيئة"، التى تبنتها الأحزاب الخضراء ومناصرو البيئة وقد أثرت على نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي(٣٥).

إلا أنه على النقيض من الأحزاب السياسية التقليدية المنتمية إلى يسار الوسط أو يمين الوسط في أوروبا، والتي توجد لديها روابط تاريخية بمؤسسات مثل الاتحادات التجارية والكنائس، تفتقر الأحزاب الشعبوية إلى دوائر انتخابية محددة. وقد أظهرت دراسة أجريت عام ٢٠١١ في ١١ دولة بغرب أوروبا أن مؤيدي الأحزاب الشعبوية الأوروبية ليست لديهم قواسم مشتركة مع بعضهم البعض على الصعيدين الديموغرافي والأيديولوجي(٣٦). وبينما يكتسب الشعبويون زخماً في الانتخابات الوطنية، يحاولون جمع الصفوف عبر الحدود(٣٧).

يتضح مما سبق تزايد قوة الأحزاب الشعبوية فى العديد من الدول الأوروبية، بل شملت القارة الأوروبية فى كافة أقاليمها الجغرافية وفى مختلف مستويات دولها اقتصاديًا. وما يعنيه من مخاطر على مستقبل الديمقراطية فى أوروبا، يبدو أن مبادئ الشعبوية آخذة في الازدهار جنباً إلى جنب مما يجعل أوروبا أكثر المجتمعات شعبوية فى العالم.

٣. محددات انتشار الأحزاب الشعبوية:

فيما يتعلق بمسببات وعوامل انتشار التيارات الشعبوية فى أوروبا، فثمة عوامل عديدة يمكن إستعراضها كما يلى:

- عدم التوافق على وجود سياسات أوروبية موحدة وواضحة للرأى العام الأوروبي تجاه المهاجرين وسياسات الهجرة والتعامل مع اللاجئين، وكذلك انتشار أعمال العنف والإرهاب أعطت مسوغات لتنامى صعود دعاوى الشعبوية.
- استغلال تزايد عمليات النزوح والهجرة إلى أوروبا، مما قد شجع على بروز خطاب الشعبويين بصدد قضية الهجرة وارتباط ذلك بعدالة توزيع السلع أو

(ISSN: 2536 - 9555)

الخدمات العامة، مثل الصحية والتعليم، وكون المواطنين الأصليين هم أصحاب الأولوية، وأن الفئات الوافدة سواء من أوروبا أو من خارجها تؤثر على جودة وكفاءة توصيل هذه الخدمات.

- الشكوى المتعاظمة من الانتخابات ورفض الجماهير الانسياق وراء قادة غير معنيين بالمصالح العامة.
- انعكاسات مجتمع النمو الرأسمالى على الدخول ومستويات التشغيل ومعدلات البطالة للفئات محدودة الدخل والمهارات، وقصور الحكومات في التعامل مع تلك الدعوات.
- ساهمت ثورة وسائل الاتصال فى زيادة سلبيات التوجيه من جانب القوى الشعبوية، حيث تدفع التكنولوجيا نحو انتشار فى التلاعب ببعض فئات الرأى العام واستغلاله وليس التعامل معه كشريك فى صنع السياسات(٣٨).

إذن؛ تتنافى الأحزاب الشعبوية مع قيم الديمقراطية الأوروبية، وقد واجه الاتحاد الأوروبي، خلال عام ٢٠١٩، عدة تحديات ضاغطة، إذ قد حسم مسار الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبى، وتوازي ذلك مع صعود ائتلاف الشعبويين إلى السلطة في إيطاليا، مدعومًا من جانب تيارات معارضة للاندماج الأوروبي، وامتدت موجات عدم الاستقرار إلى فرنسا التي لم تنحسر بها بعد احتجاجات "السترات الصفراء"، وعند خروج المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" من المشهد السياسي أصبح الدعم الألماني لتماسك الاتحاد الأوروبى رهنًا بالتوازنات السياسية الداخلية في ألمانيا، ومدى استمرارية صعود التيارات الشعبوية يذكر أن، عقب الأزمة الناتجة عن رفض الاتحاد الأوروبي لموازنة الحكومة الإيطالية المؤلَّفة من تحالف "حركة خمسة نجوم" وحزب رابطة الشمال اليميني المتطرف، تصاعدت المخاوف من احتمالية سعي إيطاليا للخروج من الاتحاد الأوروبي، على غرار الموقف البريطانى فى الخروج من الإتحاد الأوروبى.

ثالثا: الشعبوية ومستقبل الديمقراطية فى الإتحاد الأوروبى

يمكن القول أن استمرار صعود الأحزاب الشعبوية يرتبط بعوامل عدة فى الداخل الأوروبى. وبعضها الآخر يتعلق بما يجري خارج القارة الأوروبية، وتحديدا

بموجات اللجوء والهجرة غير الشرعية، التي لا تزال مستمرة، ويسبب أسلوب التعامل معها خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة أن هناك تباين ملحوظ فى سياسات ومواقف دول الاتحاد الأوروبى من قضايا الهجرة والنزوح الجماعى من دول النزاعات. ونستعرض أدوار الأحزاب السياسية المعتدلة والمجتمع المدنى والاتحاد الأوروبى فى مواجهة الشعبوي، وذلك فيما يلى:

١. دور الأحزاب الشعبوية تجاه الاتحاد الأوروبى:

بدرجة ما، قد دفعت الطبيعة المتباينة للشعبوية بعض القادة السياسيين الموالين لأوروبا إلى سوء تقدير خطر التحدي، وهذا أيضاً السبب في أنه لا يزال من الصعب محاولة وضع حلول لمواجهة الشعبوية. كما يتقاسم الشعبويون الأوروبيون بعض الأهداف المشتركة، ويهدفون إلى قلب النظام السياسي رأساً على عقب، وإغضاب النخب، والدفاع عن الثقافة التقليدية من التهديدات الخارجية المتصوّرة. لكن الشعبوية بعيدة عن أن تكون نهجاً واحداً. فالشعبويون من اليمين المتطرف مثل "فوكس" و"حزب البديل من أجل ألمانيا" يؤيدون تخفيضات ضريبية كبيرة وتقليص في الإنفاق العام، بينما تفضل الأحزاب المناهضة للنخب والتي وصلت بالفعل إلى السلطة، مثل حركة "خمس نجوم" في إيطاليا و"بوميدوس" في إسبانيا، سياسات اقتصادية تعتمد على إعادة توزيع الدخل، مع دور موسّع للدولة[٣٩].

وثمة اختلافات بين الشعبويين حول كيفية التعامل مع التغير المناخي. وبعضهم يؤيد صراحة روسيا فى ظل حكم فلاديمير بوتين، مثل وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني، والرئيس المجري فيكتور أوربان، بينما يدعو آخرون إلى المواجهة مثل حزب القانون والعدالة في بولندا. ويختلف الشعبويون أيضاً حول قضيتهم المحورية المتمثلة في الهجرة، والطريقة المثلى للتعامل مع المهاجرين من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. فقد دعت الحكومة الإيطالية إلى توزيع القادمين الجدد بين دول التكتل الأوروبي، بدلاً من استيعابهم في الدولة التي دخلوها، وهي فكرة تعارضها المجر وبولندا معارضة شديدة[٤٠].

(ISSN: 2536 - 9555)

يرجع هذا إلى وجود حالة من عدم التجانس بين الشعبويين في أوروبا، ولديهم تأثير ضعيف في السياسة الخارجية التي لا تختلف اختلافًا جوهريًا عن سياسات غير الشعبويين. وأن الشعبويين يجمعون بين الخطاب المتضمن لغة الأممية الليبرالية وبين تعزيز الأهداف الوطنية، وحجم تأثيرهم الحقيقي في الخطابات المختلفة، غير أن تأثيرهم الفعلي على السياسة ضئيل. وأخيراً، تُعد الشعبوية عرضًا أكثر من كونها سببًا، حيث تعتبر أحد أعراض القوى الهيكلية الناجمة عن حدة الانقسامات والاختلافات بين المصالح الوطنية للدول الأوروبية والتحولات الأوسع في السياسة الدولية(٤١).

ولا بد من القول إن الواقع السياسى الأوروبى الراهن ينبئ باحتمالات متضاربة، وربما متكافئة. فالقوى الشعبوية في صعود، لكن ليس بالشكل الذي تخوف البعض منه، وقد جاءت انتخابات البرلمان الأوروبي فى ٢٠١٩ لتثبت صعود القوى الشعبوية، إنما ليس بصورة كاسحة تغيّر المشهد السياسي تغييراً جذرياً. وحضورها الحالي يجعل إن القوى الشعبوية المتطرّفة قد باتت من ثوابت المعادلات السياسية في أوروبا(٤٢).

يتضح مما سبق أن المشهد الحزبى الأوروبي سيزداد اضطراباً على الأرجح. وليس من المعروف إلى متى سيستمر هذا الاضطراب، لكن المؤكد أن الشعبوية لن تضعف الأحزاب السياسية الليبرالية والاشتراكية أو الأحزاب الخضراء.

٢. دور المجتمع المدنى فى مواجهة صعود الشعبوية:

تتقاسم العديد من منظمات المجتمع المدنى الأوروبى الاهتمام بكيفية حماية الديمقراطية من بروز التيارات والأحزاب الشعبوية. حيث تتبع قيم المجتمع المدنى من الديمقراطية ذاتها، لذا فأى خطر للشعبوية سيئثر على تقويض المجتمع المدنى مثلما يهدد القيم الديمقراطية، وبالتالي يجب على الجميع فى أوروبا تقديم يد المساعدة لمواجهة تلك الأخطار، خاصة المجتمع المدني الأوروبى(٤٣).

تدور النقاشات فى أوساط ومنتديات المجتمع المدنى حول سبل مواجهة تحدي الشعبوية، مع التركيز بشكلٍ خاص على تدعيم دور الأحزاب السياسية والإعلام في هذا الصدد. **وتتركز النقاشات بصفة أساسية حول:**

- التحول من ديمقراطية الأحزاب إلى ديمقراطية المواطنين،
- علاقة الإعلام بالديمقراطية،
- مدى خطورة ومشكلة انتشار الشعبوية فى أوروبا(٤٤).

كما تتعدد الآليات التى يعتمدها المجتمع المدنى الأوروبى فى سبيل هذه المواجهة، ومن أبرز هذه الأدوات: تعاون منظمات المجتمع المدنى فى إطلاق المبادرات كوسيلة لحماية القيم الديمقراطية، والتحقق من المعلومات الصحفية الزائفة التى تنتعش فى ظلها الشعبوية، وذلك عن طريق إنتاج المواد الإعلامية والصحفية التي تهدف إلى محاربة التضليل الإعلامي. والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى الأوروبى سواء فى دول الاتحاد أو الدول الأوروبية الأخرى حول "بناء التحالفات في مواجهة الشعبوية". وأيضا على مستوى الأجيال إبراز دور الشباب الأوروبى في توطيد التحالفات ونشر قيم التسامح والمساواة بين كافة أطياف المواطنين والجاليات فى أوروبا، وذلك في مواجهة الشعبوية(٤٥).

يتضح مما سبق أنه يعول كثيرا على دور المجتمع المدنى الأوروبى لما له من تاريخ عميق فى المجتمعات الأوروبى، ودوره الراسخ فى بناء الديمقراطية من أجل بناء الدولة القومية الأوروبية، ويبدو مع المسئوليات المستجدة لحركة المجتمع المدنى الأوروبى أن هناك مستقبل جيد للديمقراطية، بالرغم من إمكانية استمرار الشعبوية ولكن بدون أن تتغلب على الديمقراطية.

٣. دور الاتحاد الأوروبى فى مواجهة صعود الشعبوية:

تجدر الإشارة إلى أن تحدى انتشار الشعبوية بات يمثل تهديدا للقيم الأوروبية الاتحادية، وقد حلت قضية مواجهة الشعبوية في أولويات الاتحاد الأوروبي مكان التدريب على آليات تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. حيث برز قضيتين أساستين، هما: مواجهة الشعبوية وقضايا البيئة. ويمكن للاتحاد الأوروبى التحرك على عدة أصعدة ومستويات لمواجهة صعود الشعبوية، وذلك على النحو التالى:

سياسيا: تحرك الأحزاب السياسية والقيادات الحزبية والسياسية المعتدلة نحو التواصل مع المواطنين، والتعريف بالسياسات، وإعادة الثقة مع المواطنين بشأن

(ISSN: 2536 - 9555)

حرصها على المصالح العامة، وتحرك الأحزاب السياسية لمواجهة استغلال انتقاد الحزب الشعبوى للسياسات الإقليمية أو العالمية للاتحاد الأوروبى، لتحقيق مكاسب انتخابية، والتوسع في دور المجتمع المدني، ومشاركته في دعم قيم التعددية، والتسامح، والتعايش، والتماسك الاجتماعى، وقبول الأخر، والحريات وحقوق الإنسان(٤٦).

اقتصاديا: حرص الاتحاد الأوروبى على سياسات إنفاق عادلة، تدفع نحو قدرة مستمرة من النمو، والمساهمة فى زيادة الدخل القومى للدول الأوروبية على أن يشعر بها المواطن، وحصار شعارات الشعبوية فى جانبها الاقتصادى، وتحقيق العدالة التوزيعية بدرجة أكبر، وتجنيب آثار العولمة والتفاوتات الاقتصادية خاصة على الطبقة المتوسطة، وإعادة ثقة هذه الطبقة في كون العولمة في صالح الجميع، وليس النخب الاقتصادية والسياسية فقط، وتشجيع الحكومات على زيادة مستوى الخدمات العامة والحد من البطالة، وتطوير سياسات أعانات المواطنين فيما قبل دخولهم للسوق، ثم ضبط مرحلة السوق وحماية عملية التحرير وتكامل الأسواق، وما بعد مرحلة السوق في حماية دولة الرفاهة، وزيادة مخصصات برامج الدعم والتوسع فيها(٤٧).

اجتماعيا: حرص الاتحاد الأوروبى والأحزاب المعتدلة على الحفاظ على الهويات المحلية والوطنية وعدم طمسها، والسماح بتعددها الولاءات والانتماءات ما بين وطنية وأوروبية ومواجهة دعاوى الشعبويين في هذا الشأن، وإقامة الحكومات الأوروبية ومنظمات المجتمع المدنى برامج تأهيل للقادمين والمهاجرين، وإدماجهم فى ظل مجتمع أكثر تضامنا(٤٨).

إعلاميا: دعم وتشجيع الحكومات والأحزاب المعتدلة لخطاب إعلامى معتدل ومتوازن، بسيط وواضح، ينبع من قيم الديمقراطية والمواطنة وتقريب التجانس بين أفراد الشعب، واهتمام وسائل الإعلام بتناول ومعالجة المشكلات المجتمعية للمواطنين، وتقويم السياسات العامة فى هذا الصدد فى إطار من الشفافية، وتنويع القوى والأحزاب المعتدلة لاستخدام الوسائل الإعلامية التقليدية والجديدة، بما يحقق وصولها للشعب بشكل أكبر وفعال(٤٩).

يتضح مما سبق أن مخاطر الشعبوية تخيم على أوروبا منذ أن تراجعت الأيديولوجيات الكبرى كالليبرالية والإشتراكية، لكن هذا التخوف بات يتصاعد ويقلق الأوساط الخبيرة في أوروبا، إذ باتت العديد من الجهات والأطراف ذات العلاقة تتلمس خطرها، هذا الخطر الذي قد يداهم القارة الرائدة في العالم، خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتنامي الموجة (اليمينية المعادية للأجانب)، كما أن هذه المخاوف توجت خلال فترة حكم إدارة ترامب. وهذه المخاطر تؤثر على فرص الاتحاد الأوروبى فى وضع سياسات لمواجهة تنامى ومستقبل هذا التيارات الشعبوى.

تستخلص الباحثة أن أوروبا تقف أمام باب غامض، تتحرك نحو مستقبل تتضارب فيه عواصف الأمل والإختلاف بين تيارات وطنية وتدخلات خارجية واستراتيجيات دولية جديدة. فالانتخابات البرلمانية الأوروبية فى ٢٠١٩ إكتسبت أهمية قصوى لأنها ستحدد شكل أوروبا في المستقبل القريب على الأقل حتى ٢٠٢٤، في ظل التنافس بين القوى اليمينية وكذلك اليسارية المتطرفة، والتيارات الليبرالية التقليدية وصعود خطاب مناهض لمشروع الوحدة الأوروبية ككل. وفي ظل توقعات بالتغيرات التي ستطرأ على المشهد السياسي داخل الاتحاد الأوروبي، لا سيما في ما يتعلق بحدوث إنقسامات جديدة ستزيد من تعقيدات الأوضاع في ساحة مليئة بالأزمات والصدامات قد تغير وجه أوروبا.

ولا تزال الجهود المناهضة للشعبوية في بداية تفاعلها الجدي، حيث تواجه مستوى النخب والأحزاب السياسية، والمجتمع المدنى، والاتحاد الأوروبى عقبات كثيرة مرتبطة بطبيعة الخطاب الشعبوي نفسه وقدرته العالية على التأثير خصوصاً عند الطبقات الدنيا من المجتمع واعتماده على خوفها لتعبئتها. لكنها الجهود التي تقوم عليها آمال الشعوب وقياداتها الواعية، المتمثلة بالمؤسسات الرسمية وتراثها المتين من جهة، وبمؤسسات المجتمع المدني القوية جداً في هذه الدول، والتي تحتوي أيضاً على تراكمٍ مهم أصبح قادراً على حفظ مناعة أوروبا من هذه التيارات السياسية والثقافية.

(ISSN: 2536 - 9555)

الخاتمة:

فى ضوء صعود الأحزاب الشعبوية فى الانتخابات فى أوروبا، توصلت الباحثة إلى عدة نتائج، منها ما يلى:

١. إن الشعبوية تؤدى إلى تآكل الديمقراطية الأوروبية، وقيمها، التى بدأ الاتحاد الأوروبي منذ الخمسينات تأسيسها، حيث أن الشعبويون يهاجمون الاتحاد الاوروبي باعتبار أنه محرك للعولمة، وليس نتاجا لها، وأنه يتجه أكثر لإنتاج كثيف الاستخدام للتكنولوجيا ورأس المال والاستغناء عن العمالة، وعدم المبالاة بالتوازنات أو الفروق بين الأقاليم.

٢. تسعى القوى المجتمعية والسياسية الأوروبية المعتدلة، إلى المشاركة في العولمة ودعم الانفتاح، والحفاظ على التضامن والتماسك الاجتماعى، وترسيخ قيم الحرية، ومبادئ التسامح، واحترام القوانين والمؤسسات، وغير ذلك من أسس الديمقراطية على الصعيد الأوروبي. بينما الشعبويون يتحدثون عن سياسات التعامل مع المهاجرين والحد من حرية التنقل للمواطنين.

٣. إن من يضع السياسات فى الدول الأوروبية، والاتحاد الاوروبي هم البيروقراطيين، وليست مبنية على مطالب المواطنين، واللذين لم يعد بوسعهم السكوت أو الصبر على تلك السياسات الخاطئة.

التوصيات

تقترح الباحثة عدة توصيات، بالنظر إلى ما يتوجب على الاتحاد الأوروبى والنخب والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى من عمل على عدة أصعدة رئيسة سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية وتكثيف الجهود لوضع أسس وبرامج تقنية وسياسات لمواجهة صعود الشعبوية في الأوساط السياسية والشعبية والثقافية الأوروبية. **وذلك على النحو التالى:**

١. تشجيع الاتحاد الأوروبى الحكومات الأوروبية على إتباع سياسات إنفاق عادلة، وحصار شعارات الشعبوية فى جانبها الاقتصادى، وحماية دولة الرفاهة.

٢. حرص الاتحاد الأوروبى والأحزاب المعتدلة والمجتمع المدنى على الحفاظ على الهويات المحلية والوطنية وعدم طمسها، والسماح بتعددها الولاءات والانتماءات ما بين وطنية وأوروبية ومواجهة دعاوى الشعبويين في هذا الشأن.
٣. تحرك الأحزاب السياسية الأوروبية المعتدلة لمواجهة استغلال انتقاد الأحزاب والتيارات الشعبوية للسياسات الإقليمية أو العالمية للاتحاد الأوروبى.
٤. استخدام الأحزاب السياسية والنخب الديمقراطية المعتدلة لخطابات سهلة الفهم، تصل بشكل أسرع للجمهور، ومراعاة سياسات المساواة وعدم التهميش. وبذلك يمكن استقطاب المواطنين وكسب رضائهم.
٥. كذلك تقوم الأحزاب والنحب الأوروبية المعتدلة بتوضيح أخطاء ممارسات الشعبويين وما يمثلونه من أخطار على مستقبل الديمقراطية والتعايش فى أوروبا.
٦. اهتمام المجتمع المدنى الأوروبى بخلق منصات ومنابر للجاليات من المهاجرين والوافدين إلى أوروبا للتقريب بين الثقافات واحترام قيم الاختلاف والتنوع فى السياق الأوروبى.
٧. وصول المجتمع المدنى إلى الشباب وإقامة الفعاليات والمنتديات التى تجمع الشباب الأوروبى، وترسيخ قيم التسامح الثقافى وإعلاء التفاهم على أسس الثقافة الديمقراطية الأوروبية وتفنيد أى دعاوى هدامة لمناصرى الشعبوية.
٨. مساهمة المجتمع المدنى والإعلام الأوروبى في القضاء على التضليل الإعلامي وبروباجندا الشعبوية من خلال بناء القدرات والعمل الدؤوب على التحقق من المعلومات ومحاربة الأخبار الزائفة.
٩. اهتمام وسائل الإعلام الأوروبية بتناول ومعالجة المشكلات المجتمعية للمواطنين، وتقويم السياسات العامة فى هذا الصدد فى إطار من الشفافية.

(ISSN: 2536 - 9555)

هوامش ومراجع البحث:

(1) Frank Nullmeier, Andreas Hepp, and Steffen Schneider, "Transformations of the Democratic State", in Stephen Leibfried and Others (editors) , The Oxford Handbook of Transformations of the State, (New York: Oxford University Press, 2015), p.p: 1-16.

(٢) ضياء حسنى، مأزق الديمقراطية التمثيلية أم أزمة الرأسمالية، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص ٩٨.

(3) Peicheva, D., & Rayceva, Framing Political Populism in Contemporary Media Ecosystem. Europea, Quarterly of Political Attitudes and Mentalities, Volume 6, No.4, 2017, p.p 1-13. https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-54496-0

(4) Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, Populism: A Very Short Introduction, Oxford University Press, 2017. p.p 5-7.

(5) Bram Spruyt, Gil Keppens and Filip Van Droogenbroeck, Who Supports Populism and What Attracts People to It?, Sage Publications, Inc, University of Utah, Political Research Quarterly, Vol. 69, No. 2, (JUNE 2016) , p.p. 335-346. https://www.jstor.org/stable/44018014

(6) Alberto Martinelli (editor) , When Populism meets Nationalism: Reflections on Parties in Power, Milano– Italy: Ledizioni LediPublishing. 2018, p 17.

(7) Carsten Reinemann, Jesper Strömbäck, and Claes H. de Vreese, Populism and the Media. Cross-National Findings and Perspectives, Populist Political Communication in Europe on July 26, 2016. The book is available online
at: http://www.tandfebooks.com/doi/book/10.4324/9781315623016

(٨) يحيى اليحياوى، فى إشكالية الديمقراطية الرقمية، مجلة الديمقراطية، العدد ٣٤، أبريل ٢٠٠٤، ص ص ٩١–٩٢.

(9) Diana Boer, Selection Effects in a Two-wave Panel Study, University of Koblenz-Landau, Universitätsstraße, Koblenz, Germany, 2017. p. 22.

(10) Stella Zeryan, Truth: Haw Auddiences are Making Sense of FAKE News, Masters Thesis, Lund University. 2017, pp 15-17.

(١١) دينا شحاته، بسمة سعد، آليات التحول من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية المباشرة، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص ٤٠.

(١٢) أسعد كنجو، الشعبوية تجتاح العالم ولم تعد حكرا على اليمين، لندن: مركز التقدم العربي للسياسات، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩، فى:
https://www.arabprogress.org/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%88%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D8%AD%D9%83%D8%B1%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89

(١٣) هناء عبيد، أنتم لا تمثلوننا، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص ٦.

(١٤) وحيد عبدالمجيد، صعود القوى الشعبوية.. وأزمة الديمقراطية الغربية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣ يناير ٢٠١٧، فى:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17052.aspx

(15) Senka Grossauer and Spomenka Čelebić, The Shaping of the Public Opinion: Social Media between Populism and Convivialism. A Comparative, Study of Austria, Sweden, and the Bertalanffy Center for the Study of Systems Science, University of Vienna, Austria, 2018, p. 17.

(١٦) سيبيلا بوندولفي، وآستر أونترفينغر، نجاح الأحزاب الشعبوية لا علاقة له بالفقر، SWI swissinfo.ch – إحدى الوحدات التابعة لهيئة الاذاعة والتلفزيون السويسرية، ١٢ يوليو ٢٠٢١، فى:
https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%B4%D8%B9%D9%88%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%B4%D8%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9/46759808

(١٧) فؤاد عبداللطيف (مترجم)، النزاع بين الشعبوية والجمهورياتية: ماكيافلّي وتناقضات سياسة العوام، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢١، فى:
https://www.mominoun.com/tagdivisions/2

(١٨) عبدالحسين شعبان، الشعبوية والديمقراطية، عمان: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ٧ فبراير ٢٠١٩، فى:
https://www.mominoun.com/tagdivisions/3

(19) Benjamin Arditi - Populism as an internal periphery of Democratic politics, in Francisco Panizza, ed, populism and the mirror of democracy, London, New York, Verso, 2005, p.p 72-98. Margaret,

(ISSN: 2536 - 9555)

Cannoun- Trust the people, populism and the two faces of democracy, political studies, Vol.47, no.1 March 1999, pp 2-16.

(20) Sandy Schumann, Social Media Use and Support for Populist Radical Right Parties: Assessing Exposure and European, Quarterly of Political Attitudes and Mentalities EQPAM, University College, London, UK, Volume 6, No.4, October 2017, p. 14.

(21) Ontana, B. (2003) Sallust and the politics of Machiavelli, History of Political Thought 24 (1): 86–108.

(22) Daron Acemoglu, Georgy Egorov and Konstantin Sonin, A POLITICAL THEORY OF POPULISM, The Quarterly Journal of Economics , Oxford University Press, Vol. 128, No. 2 (May 2013) , pp. 771-805. In: https://www.jstor.org/stable/10.2307/26372511.

(٢٣) محمد عبدالله يونس، الموجة القادمة: السيناريوهات المحتملة لتطور أزمة الديمقراطية التمثيلية، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص ٣٤.

(٢٤) ميشائيل هيلغة، المواطن صاحب السيادة: يعتبر حق الانتخاب أسمى عطاءات الديمقراطية، الحكومة الاتحادية الألمانية. ٤ ديسمبر ٢٠١٩،
https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/alqanwn-alasasy-aldymqratyt-fy-almanya

(٢٥) توماس نوتسل، الشعبيون يكتسحون الانتخابات، الحكومة الاتحادية الألمانية، ٤ نوفمبر ٢٠١٩، فى: https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/alshbwywn-fy-almanya

(٢٦) الانتخابات الأوروبية: صعود لليمين ونهاية تكتلات تقليدية، DW، ٢٠١٩/٥/٢٥، الرابط: https://p.dw.com/p/3J447

(٢٧) ألمانيا: يهود ومسلمون يعبرون عن قلقهم من تقدم حزب البديل في انتخابات محلية، DW، 28/ 10/ 2019، الرابط: https://p.dw.com/p/3S33f

(٢٨) الشعبوية، DW، ٢٠١٩/٦/٢٦، الرابط: https://p.dw.com/p/2U8xV

(٢٩) حسنين توفيق إبراهيم، أزمة الديمقراطية التمثيلية: إشكالية الدولة الوطنية وصعود الشعبوية، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص ٤٩.

(٣٠) بان فيرنر مولر، الديمقراطية المتشددة، على الصايغ (ترجمة)، د.ن، ٢٠١٨، ص ٣.

(٣١) سركيس أبوزيد، الانتخابات الأوروبية: أى وجه لأوروبا سيكون؟، بيروت: موقع العهد الإخبارى، ١ يونيو ٢٠١٩، فى:

https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=7119&cid=124

(٣٢) ٦٠ عاماً من التقدم والإخفاقات منذ اللبنة الأولى للاتحاد الأوروبي، DW، ٢٠١٩/٥/٢٦، الرابط: https://p.dw.com/p/3J8zb

(33) Social Networks and Populism in the EU: Four things you should know, Dittrich Policy Paper, Research Fellow at the Jacques Delors Institut, Berlin, 2019, p.7.

(٣٤) دومنال أوسوليفان، سويسرا– حالة اختبار للتيارات الشعبوية في أوروبا؟، مى المهدى (ترجمة)، SWI swissinfo.ch– إحدى الوحدات التابعة لهيئة الاذاعة والتلفزيون السويسرية، ١٣ أبريل ٢٠٢٠، فى:

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7---%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-/45662002

(٣٥) الانتخابات الفيدرالية الألمانية ٢٠١٧، DW، ٢٠١٧/٩/٢٤، فى:

http://www.dw.com/en/germany-heads-to-the-polls/a-40655495

(36) Manuel Arias Maldonado, Rethinking Populism in the Digital Age, Social Networks, Political Affects and Post-Truth Democracies. Universidad de Málaga, XIII Congreso AECPA, Santiago de Compostela, septiembre 2017, p.p 20-22.

(37) Daron Acemoglu, Georgy Egorov and Konstantin Sonin, A Political Theory of Populism, Oxford University Press: The Quarterly Journal of Economics, Vol. 128, No. 2, (May 2013), pp. 771-805. https://www.jstor.org/stable/10.2307/26372511

(٣٨) برتران بادى، ودومينيك فيدال، عودة الشعبويات: أوضاع العالم ٢٠١٩، نصير مروة (ترجمة)، مؤسسة الفكر العربى، ٢٠١٩، ص ص ١٠٦–١٠٧.

(39) paul-Jasper, Populism in the EU: Four things you should know, Dittrich Policy Paper, 2017, p.p 2-3.

(40) Carsten Reinemann, Jesper Strömbäck, and Claes H., Toril Aalberg (editor) , Frank Esser, Populist Political Communication in Europe, July 26, 2016. is available online at: http://www.tandfebooks.com/doi/book/10.4324/9781315623016

(41) Angelos Chryssogelos, Is there a populist foreign policy?, Chatham House, March 2021, p.18.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٤٢) عمرو حمزاوى، من الانبهار إلى التشكيك – الاتحاد الأوروبى فى زمن الشعبوية، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولى، ٥ يناير ٢٠١٨، فى: https://carnegie-mec.org/experts/584

(٤٣) الأخبار الزائفة– أداة سياسية تتلاعب بها أيضا أياد حكومية، DW عربية، ١٣ فبراير ٢٠١٧، فى: https://p.dw.com/p/2XSvR

(٤٤) المنتدى العالمي للديمقراطية ٢٠١٧: هل تشكّل الشعبوية مشكلة؟، ستراسبورغ: مجلس أوروبا والمؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية، في الفترة من ٨ إلى ١٠ نوفمبر ٢٠١٧، في: https://www.democracyendowment.eu/en/news/1012-ar-world-forum-for-democracy-2017-is-populism-a-problem.html

(٤٥) نور الدين أسكندر، الشعبوية: "موضة" سياسية تؤرق أوروبا، بيروت: الميادين، ٢٨ يونيو ٢٠١٩، في: https://www.almayadeen.net/news/politics/961061

(46) Jan-Werner Muller, What is Populism?, University of Pennsylvania Press, 2016, p.123.

(٤٧) عثمان محمد عثمان، الشعبوية الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد ٢، العدد ٢٤، ديسمبر ٢٠١٦، ص ٤.

(48) Bram Spruyt (and others), Who Supports Populism and What Attracts People to It?, Sage Publications, Inc. on behalf of the University of Utah, Political Research Quarterly, Vol. 69, No. 2 (JUNE 2016), pp. 344.

(٤٩) عبد الحفيظ العبدلي، تحديات جمّة أمام الديمقراطية المباشرة (الشعبوية والإعلام والعولمة.. عناصر مُستجدّة تؤثّر في التّجربة السويسرية)، SWI swissinfo.ch– إحدى الوحدات التابعة لهيئة الاذاعة والتلفزيون السويسرية، ٢١ أكتوبر ٢٠١٥، فى:
https://www.swissinfo.ch/ara/